تدرك "فتح" و"حماس" أن استمرار انقسامهما لن يؤدي لولادة دولة مستقلة

إدعموا حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية

جيمي كارتر

هذه لحظة حاسمة. تحت رعاية الحكومة المصرية، ستوقّع غداً الأربعاء (4 أيار/مايو) منظّمتا فتح وحماس على **اتفاق المصالحة** الذي سيسمح بإجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلس التشريعي في غضون عام. إذا دَعَمَ كلٌ من الولايات المتحدة الأميركية والمجتمع الدولي هذا الجهدَ، فسوف يساعدان الديمقراطية الفلسطينية ويرسيان الأساس لدولةٍ فلسطينيةٍ موحَّدةٍ في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تستطيع صنعَ سلامٍ آمنٍ مع إسرائيل. أما إذا بقيا متحفّظين أو سعيا لتقويض الاتفاق، فقد يتدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع جولة جديدة من أعمال العنف ضد إسرائيل. إن دعمَ الحكومة الانتقالية أمرٌ بالغ الأهمية، وعلى الولايات المتحدة الأميركية أن تتصدّر هذا الدعم.

ينبغي النظر إلى هذا الاتفاق على أنه مساهمةٌ في "الصحوة العربية"، فضلاً عن أنه رغبةٌ عميقةٌ في رأب الانقسامات الداخلية. يُدْرك الجانبان أن هدفهما لدولة فلسطينية مستقلة لا يمكن أن يتحقّق إذا بقيا منقسمين. ويؤشر الاتفاق أيضاً إلى الأهمية المتنامية للديمقراطية المصرية الناشئة. فلقد أقنعت الحكومة المصرية المؤقتة، بوصفها وسيطاً نزيهاً، الجانبَيْن على توقيع الاتفاق، من خلال دمج اتفاق أكتوبر 2009 الموقَّع في القاهرة من قبل حركة فتح، مع إضافات تلبّي تحفّظات حركة حماس.

يُلزم الاتفاق الجانبَيْن تعيينَ، بالإجماع، لجنةً لإدارة العملية الانتخابية ومحكمةً لدرس الطعون الانتخابية. لقد سبق وراقبْتُ ثلاثَ عمليات انتخابية في الأراضي الفلسطينية، ويسعني القول أن هاتَيْن المؤسستَيْن أدارتا انتخابات اعتبرها المراقبون الدوليّون حرّةً، وعادلةً، ونزيهةً، وخاليةً من أعمال العنف.

كما تعهّد الطرفان تشكيلَ حكومةِ وحدةٍ من التكنوقراط – أي من دون ممثلين لحركتي فتح وحماس. وسوف تُشرف على الأمن لجنةٌ مشكّلةٌ من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)، بمؤازرة مصرية.

لماذا يتوجّب على الولايات المتحدة الأميركية والمجتمع الدولي دعمَ الاتفاق؟

أولاً، احتراماً لحقوق الفلسطينيين واحتراماً للديمقراطية. ففي سنة 2006 فازت حركةُ حماس في الانتخابات التشريعية، لكن "الرباعية" –الولايات المتحدة الأميركية، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، وروسيا– رفضت النتائج وحَجَبَتْ المساعدات، فانهارت حكومة الوحدة الوطنية. وأخذت المنافسة بين الفصيلين شكلاً بغيضاً ، وقام كل فريق باعتقال نشطاء الفريق الآخر. وبدلاً من تعميق الاختلافات بين الطرفين، كان يتوجّب على المجتمع الدولي مساعدتهما على حلّ خلافاتهما من خلال عمليات انتخابية وتشريعية.

ثانياً، لأنه بفضل الدعم الدولي، قد يؤدي الاتفاق إلى وقف إطلاق نار مُعمِّر. تشعر إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية بالقلق من أن تستخدم حركةُ حماس حكومةَ الوحدة الوطنية لشنّ هجماتٍ ضد إسرائيل. لقد زرت بلدة سديروت الإسرائيلية الحدودية وأشارك قلق سكان البلدة. حثَثْتُ قادةَ حركة حماس على وقف إطلاق الصواريخ، وحاول هؤلاء القادة التفاوض على وقف إطلاق نار متبادل ودائم. ينبغي أن تساعد الولايات المتحدة الأميركية، وباقي أطراف الرباعية، كلاً من حماس وإسرائيل على التوصّل إلى وقف إطلاق نار.

ثالثاً، بوسع هذا الاتفاق أن يشكّل وسيلةً للضغط في سبيل اتفاق سلامٍ نهائي لدولتَيْن. وسَيَسَع أبو مازن التفاوض باسم جميع الفلسطينيين. وبفضل دعم الرباعية، ستستطيع حكومة الوحدة التفاوض مع إسرائيل من أجل إطلاق الأسرى الفلسطينيين مقابل إطلاق الجندي الاسرائيلي الأسير جلعاد شاليط، ومن أجل وقف الاستيطان. خلال محادثاتي مع زعيم حركة حماس خالد مشعل، قال إن حركة حماس ستقبل حلّ الدولتَيْن إذا تمت الموافقة على هذا الحل في استفتاء فلسطيني. ويمكن لهذا الاتفاق أن يُفضي إلى اعترافٍ متبادل – تعترف إسرائيل بدولة فلسطينية مستقلة، وفلسطين تعترف بإسرائيل. وبكلام آخر، اتفاق يتضمّن اعتراف حركة حماس بإسرائيل.

إن الريبة من حركة حماس تنبع من ميثاقها الداعي إلى تدمير إسرائيل. أجِدُ الميثاقَ بغيضاً. لكن يجدر أن نتذكّر أن إسرائيل تفاوضت مع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقات أوسلو في حين

كان يحتوي ميثاقها على بنود مماثلة. لقد استغرق الأمر خمس سنوات أخرى قبل أن يتم تغيير ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.

يقول العديد من الإسرائيليين أنه ما دام الفلسطينيون منقسمين، ليس هناك من شريك للسلام. لكن، في الوقت نفسه، يرفضون قبول حكومة وحدة. لقد اختار الفلسطينيون الوحدة هذا الأسبوع في القاهرة. إنها وحدة هشة، لكن على الرباعية أن تجعلها آمنة وسلمية بما فيه الكفاية لانطلاق مفاوضات الوضع النهائي مع إسرائيل.

جيمي كارتر كان الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة الأميركية. أسّس مركز كارتر الذي لا يتوخّى الربح، والذي يسعى لتحقيق السلام والصحة في جميع أنحاء العالم.

عن "واشنطن بوست"

2011/5/5

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة. يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي فقط، وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر. ipsbrt@palestine-studies.org